جامعه المنصورة
كليه الحقوق
الدرسات العليا
قسم العلوم الاقتصادية والمالية

بحث بعنوان

الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة

تحت اشراف

ا.د / رضا عبد السلام

استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

ووكيل الكلية لشؤن التعليم والطلاب

ومحافظ الشرقية الأسبق

اعداد الباحث

كيلان أحمد خلف الوكاع

٢٠٢٠

المقدمة

تمثل قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، خاصة النامية منها، لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، كما أنها في كثير من الأحيان تصل إلى حد المس بالجوانب السيادية للدول المدينة، وتجبرها على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لغالبية السكان، نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الدول المدينة بتطبيقها، وتؤدي هذه البرامج في معظم الأحيان إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نتيجة لما تلحقه من تدهور في الطلب الكلي لخفض النفقات الحكومية، وتجميد الرواتب والأجور، والغاء أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، وما يلحقه هذا التدهور في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل .

مشكلة الدراسة :

عانت مصر كغيرها من الدول النامية من مشكلة تفاقم الديون الخارجية، حيث أصبحت خدمة الديون تمتص جزء كبير من حصيلة صادرتها وأصبح الجزء الباقي لا يكفي لتمويل واردتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب القروض التي تحصل عليها يتم استخدام معظمها في تسديد جزء من إعادة جدول ديونها الخارجية .وقد أتبعت مصر كغيرها من الدول النامية المدينة لعدد من الحلول المقترحة لإعادة جدول الديون الخارجية ومن ضمن هذه الحلول تحويل الديون إلى استثمارات وتكمن مشكلة الدراسة فى الاجابة على الاسئلة التالية :

ما هو مفهوم الدين العام ؟ وما هى اسبابه ؟ وما هى اثاره؟ وما هى طرق مواجهة أزمة الدين العام ؟

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية موضوع الدراسة فى انه يلقى في الوقت الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ما له من أهمية قصوى على اقتصادات البلدان النامية في ظل التحولات الراهنة؛ ومن جهة أخرى، سيسمح لنا هذا البحث بإعطاء صورة واضحة عن ماهية الدين العام بشكليه الداخلي والخارجي وإبراز تأثير الدين العام على أهم المتغيرات الاقتصادية ومن ثم اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لوضع الحلول المناسبة للخروج من أزمة الدين العام

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للمعلومات والبيانات المتحصل عليها من الكتب والدوريات والتقارير المتخصصة، وذلك من خلال استقراء النتائج وتحليلها والوقوف على أهم اسباب الدين العام لوضع الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام.

خطة الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول: مفهوم الدين العام وأسبابه.

المبحث الثانى : الآثار الاقتصادية لأزمة الدين العام.

المبحث الثالث : الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام.

الخاتمة وتتضمن النتئج والتوصيات

المبحث الاول

مفهوم الدين العام واسبابه

تمهيد وتقسيم :

يمثل الدين العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب، فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية. وفكرة الدين العام بمفهومه المعاصر تُعتبر حديثة نسبيا حيث تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، حيث ظهرت نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخربونعرض فى هذا المبحث لمفهوم الدين العام وذلك على النحو التالى :

المطلب الاول

تعريف الدين العام

يعرف صندوق النقد الدولي[1] الدين العام لدولة ما "بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين ويتضمن هذا التعريف وجود عنصرين رئيسيين.

- وجود عقد ضامن من قبل الدولة أو أحد مؤسساتها العامة.
- ميعاد استحقاق محدد.

ويتفق هذا مع المنطلقات الفكرية لصندوق النقد والبنك الدوليين في هذا الإطار، حيث يؤدي الأخذ بهذا المفهوم إلى تفسير مشكلة عجز الموازنة وما يترتب عليها من دين محلى وخارجى ومن خلال

[1]–William Easterly: "Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing countries, the world bank research observer, Vol.8, No.2, July 1933, P.315

القاء المسئولية في هذا على اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وما ينتج عن ذلك من سياسات تصحيحية يقترحها الصندوق والبنك الدوليين بشأن الحد من الانفاق العام وخصخصة وحدات القطاع العام الخاسرة.[١]

كما عرفت اتفاقية فينا عام ١٩٨٣ الدين العام "بأنه التزام على الدولة تجاه دولة أخرى أو منظمة دولية أو أي شخص آخر من أشخاص الدولة سواء كان معنوي أو مادي نشأ طبقا للقانون الدولي."

كما يمكن تعريف الدين العام public debt بأنه: مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية.

ويقصد بالدين العام المبالغ التى تلتزم بها إحدى الوحدات العامة فى الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين [٢].

ويعرف البعض الدين العام بأنه مجموعة الالتزامات Obligations التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينة تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج هذه الالتزامات على عدة أنواع من الديون[٣] .

ويعرف الدين العام المحلي بأنه مبلغ نقدي تحصل عليه أو تستدينه الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الأشخاص العامة أو الخاصة مع تعهدها برده ودفع فوائد عنه وفق شروط محددة تتعلق بمدة القرض وفترة السماح وأسعار الفائدة.

---

[1]–The world Bank: World development report 1988, Washington, Dec. 1988. P71

[٢]– د. محمد عبدالحليم عمر، الدين العام : المفاهيم المؤشرات – الآثار – و بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم الى ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل و للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ١٠.

٣- د. عبد الحفيظ عبد الله عبد، المالية العامة .، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ١٤٢.

كما يعرف الدين العام المحلي على أنه القروض العامة التي تلتزم [١] الدولة فيها بإعادة الدفع بالإضافة إلى أعباء الفوائد على تلك القروض ويلاحظ أن هذا التعريف يستبعد قروض البنك المركزي للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين (أي مدفوعات الفائدة والاستهلاك) .

ويرى البعض[٢] أن الدين العام المحلي يقصد به المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدول للغير نتيجة اقتراضها بهذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين .

ويعرف الدين العام المحلي[٣] بأنه عبارة عن العجز الكلي في الموازنة العامة . أما صافي العجز فهو العجز الكلي بعد خصم ما هو متاح من مصادر التمويل المحلية وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية.

ويعرف البعض الدين العام بصورة تشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية بأنه: "مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق[٤] .

---

[١]- جودة عبد الخالق ، إدارة الدين العام الداخلي في مصر ، ندوة عقدت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ، ١٩٩٨ .

[٢]- محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام ، المفاهيم – المؤشرات – الآثار – بالتطبيق على حالة مصر ، ندوة إدارة الدين العام ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، ديسمبر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .

[٣]– عبد الحميد صديق عبد البر ، تطوير الدين العام المحلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلي في الفترة من ٢٠٠١– ٢٠٠٢ م ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣ – ٤٦٤ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٤١.

[٥]– د. حسام عبد العال ، ازمة الدين العام فى مصر ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، يوليو ٢٠١٧ ص ٢٦٦

واستنتاجا مما سبق، فإن الدين العام المحلي ينشأ نتيجة اقتراض الدولة من السوق المحلية بالعملة الوطنية وتفرض الدولة الشروط التي ترغب فيها، ومقابل ذلك تلتزم بسداد أصل القرض مع دفع فائدة وفقا لشروط معينة يحددها قانون القرض العام. وتصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام.[1] وتنحصر مكونات الدين العام المحلى في الآتي :

١- الاصدار النقدي : ويتمثل فيما تصدره الحكومة أو البنك المركزي من نقود متمثلا في ضرورة دعم المقدرة الإنتاجية للمجتمع، وهذا يعد دينا على الاقتصاد القومي، و إن لم تلتزم الدولة صراحة بدفع مقابله.

٢- الالتزامات والتعويضات: و التي تعد للغير قبل الحكومة نظير انتزاع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وخاصة إذا صدر في مقابلها سندات على الحكومة لصالح الغير.

٣ - القروض العامة: وتنحصر في عملية الاقتراض العام التي تقوم بها الحكومة أو إحدى مؤسساتها وتصدر في مقابلة صكوك حكومية تتعدد أشكالها حسب أجال استحقاقها وحسب أسعار الفائدة عليها.

ويعرف الباحث الدين العام بأنه: اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد الدين في حالة القرض الخارجي أو إطفاء سندات الدين مع تسديد فوائده في حالة القرض الداخلي خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن مصطلح الدين العام هو الأكثر دلالة لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة أو المديونية العامة أو الديون الحكومية أو الديون السيادية .

[1]-د. خالد ابراهيم سيد احمد: دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٣، ص ٦.

المطلب الثاني

أسباب الدين العام فى مصر

يقوم الدين العام بدور هام في كافة اقتصاديات العالم ، لا بصفته مصدراً لتمويل النفقات العامة ، بل بصفته مصدراً أساسياً لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وخاصة البرامج المتعلقة بالاستثمار وبالبنية الأساسية .

وقد كان الدين العام مصدراً استثنائياً للتمويل في ظل الفكر التقليدي ، أما في الفكر الحديث فقد أصبح الدين العام وسيلة هامة للتمويل يلجأ إليها في الظروف العادية وغير العادية . حيث يرى البعض أن الالتجاء إلى الدين العام لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي ، حيث يكون المجتمع دائناً لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، أو من استخدام معين لاستخدام آخر . ومن هنا تتضح فاعلية الدين العام كوسيلة من وسائل التمويل خاصة إذا كان القطاع العام يتحمل مسئولية تمويل التنمية والاستثمار[١].

ويعد الدين العام أحد الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للحصول على الموارد التي تحتاج إليها لمواجهة الأعباء العامة . وتلجأ الدولة عادلة للدين العام المحلي في حالة عدم كفاية إيراداتها العامة العادية لتغطية الأعباء العامة . ويقدم في هذا الصدد مبررات عديدة تتيح للدولة الالتجاء للدين العام المحلي . وفيما يلي أهمها :

١ – تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي بسبب وجود اختلالات حادة في الاقتصاد المصري . ويقصد بذلك وجود اختلال بين حجم الموارد المتاحة ، وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها

---

[١]– عبد االله الشيخ : مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود ، بدون ناشر ، بدون سنة نشر ، الرياض ، ص ٣٦٩.

الاقتصاد المصري . ومن أهم معالم الاختلال في التوازن الاقتصادي العام ، الاختلال بين الانتاج والاستهلاك [١].

٢ – كما تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي عادة لمبررات مالية ، فقد تعجز الموارد العادية للدولة في الموازنة العامة عن كفاية مصارفها . وقد تفاوت العجز الفعلي في الموازنة العامة من عام إلى آخر خلال فترة الدراسة ، ويستنتج من البيانات أن هناك اتجاه عام لارتفاع العجز الفعلي للموازنة العامة أثناء وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وتخشى الحكومة أحياناً من مصارحة أفراد المجتمع بالواقع ، وفرض ضرائب على أموال الأغنياء لسد الثغرة ، فتضطر إلى استخدام أسلوب سهل في آثاره المباشرة وهو الدين العام المحلي ، وإن كان في الحقيقة له نفس الآثار غير المباشرة للضريبة [٢] .

٣ – يساهم الفساد المالي والإداري الذي يظهر في القطاع العام وفي الحكومة الذي تتعدد مظاهره من الرشوة إلى التربح غير المشروع والتهرب الضريبي في عدم نجاح السياسات الاقتصادية ويقلل من ثقة أفراد المجتمع حول مدى إمكانية نجاح الحكومة في تنفيذ برامجها ، كما يضيع على الدولة (في حالة التهرب الضريبي) الفرصة في سداد فجوة الموارد المحلية دون اللجوء إلى الدين العام المحلي وما يترتب عليه من مشاكل.

٤ – وقد تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي لحشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية ، والتي لا تتحملها إيرادات سنة مالية واحدة كما في حالة التعجيل بالتصنيع وإدخال الصناعات الثقيلة دفعة واحدة أو شراء معدات إنتاجية للمشروعات التجارية التي تديرها الحكومة . وإذا لزم أن يتم دفع تكاليف المعدات بواسطة المستفيدين من الخدمات وليس بواسطة دافعي الضرائب ، فمن الضروري أن يتم الالتجاء إلى الدين العام المحلي .

---

[١]- جهاد صبحي عبد العزيز ، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر ، مج ١١ ، ع ٣٣ ، مجلة مركز صالح عبد االله كامل للاقتصاد الاسلامي ، مصر٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .

[٢]– د. حسام عبد العال ، ازمة الدين العام فى مصر ، مرجع سابق ص ٣٠٥ وما بعدها.

٥ – يعد الدين العام المحلي من الوسائل المعروفة التي كثيراً ما تلجأ إليها الحكومة لتعبئة المدخرات القومية ولإعادة توزيع مدخرات أفراد المجتمع على نواحي الاقتصاد المختلفة ، خاصة إذا عجزت السياسة الضريبية عن تغطية كل مصادر الدخول أو تسرب جزء منها في صورة استهلاك ترفي .

٦ – وتلجأ الدولة إلى الدين العام المحلي لأسباب تتصل بالسياسة الاقتصادية . فمثلاً لتكبح التضخم فإنها تمتص جزء من السيولة التي في يد الأفراد عن طريق الدين العام المحلي[١] ، وبذلك يتم تحويل القوة الشرائية الزائدة من يد أفراد المجتمع إلى الحكومة ويتم ذلك بواسطة البنك المركزي عن طريق خلق حزمة من الأدوات المالية الملائمة لممارسة عمليات السوق المفتوح في تنفيذ سياسته النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بكميات كبيرة بما يقود إلى التأثير من ناحية حجم السيولة المتاحة في البنوك ومن ناحية أخرى على أسعار الفائدة في السوق ، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

وقد أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع رصيد الدين الخارجي المستحق على مصر الى ١٠٨,٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة ١٦,١ مليارا بمعدل ١٧,٣% مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨[٢].

٧– زيادة الانفاق العام : من الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام في مصر التقصير الشديد في معالجة المشاكل الإدارية التي تعاني منها معظم وحدات الجهاز الإدارى للدولة والفشل في وضع الحلول السليمة لها، الأمر الذي انعكس في النهاية على الوقوع في العديد من الأخطاء الإدارية التي أثرت بوضوح على زيادة الإنفاق العام في كافة بنودة [٣].

ولقد حرصت الحكومات المتعاقبة على التجاوب مع مطالب الشعب في مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية ، فزاد الإنفاق العام الموجه لهذه الخدمات

---

[١]– السيد عطية عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٩٦٣ وما بعدها.

[٢]– النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠

[٣]– د. مروة فتحي السيد البغدادي ، الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠١١، ص١٥.

وترتب على ذلك زيادة عدد الموظفين في الجهاز الحكومي مما أدى إلى ارتفاع بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة بحيث تمثل بعدا رئيسا في مجال توزيع الدخل القومي[١].

وكما تبنت الحكومات وضع خطط للتنمية الاقتصادية والإجتماعية ذات أهداف وطموحات معينة منها مضاعفة الدخل القومي، تحقيق التوظف الكامل ، زيادة معدل متوسط دخل الفرد. و نظرا لاختلاط الكثير من المفاهيم الخاصة بعناصر وظيفة التخطيط وعدم وضوحها وممارستها على أساس عملى غير سليم فقد كثرت الأخطاء والمشاكل التي انعكست على زيادة الإنفاق في مجال الاستخدامات الجارية والاستثمارية للأموال بدون مبررات حقيقية [٢].

حيث يساهم سوء التنظيم والإدارة والافتقار إلى المساءلة المالية في القطاع العام إلى ضعف الرقابة على الإنفاق الحكومي والفشل في ضمان توزيع النفقات بكفاءة و إنصاف، لتلبية أولويات المجتمع . وإلى حد كبير ، فإن الإنفاق على مشروعات المباهاة أو الإنفاق لمكاف أة الجماعات السياسية القوية ، أو الإنفاق الذي لا يفيد الإ أقلية صغيرة ينشأ بما يضر في معظم الأحيان بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وذلك نتيجة لتباين التكاليف والمنافع السياسية المرتبطة بالضرائب والإنفاق [٣]

فمن الصعب على الدول النامية التي تنتهج نظما ديمقراطية التراجع عن زيادة الإنفاق المبني على حافز سياسى، ولاسيما عندما تؤدي إلى زيادة فرص العمل في القطاع العام أو في المؤسسات شبه العامة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي فشل الحكومات في توفير التمويل الضروري لتنفيذ خطط التنمية ، ومن ثم تلجأ إلى سد فجوه الموارد المحليه بالإفراط في سياسة عجز الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي أو المحلى [٤]

---

[1]–James L. Clayton:."The Globl Debt Bomb:"M.E.Sharp, London, England, 2000.PP.103.104.

[٢]– د رمزى زكي :الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، دار سينا للنشر والتوزيع ، الطبعه الأولى ، القاهره ، ١٩٩٢،ص٥٠–٥١.

[3]–Ludger Schuknecht:"Political Business Cycle and Expenditure Policies in Developing countries I.M.F,WP. 121,0ctober1994, PP2–3.

[٤]–د. محمد محمد ابراهيم : البعد الاداري في ترشيد الانفاق العام ، مجلة العلوم التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الأول ،يناير ١٩٨٥، ص ٤٩

المبحث الثانى

الآثارالاقتصادية لأزمة الدين العام

يمثل الدين العام المحلي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه اى دولة سواء تم النظر إليه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، ومشكلة الدين العام المحلي تمثل تحدياً هاماً لاستراتيجية التنمية ، فقد أدى عدم التوافق بين الانتاج الاستهلاك والادخار والاستثمار .. إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام المحلي .

وتمارس مشكلة الدين العام المحلي عدداً من الاثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على أفراد المجتمع ، وفيما يلي أهمها :

١ – لعل أهم تكاليف الدين العام المحلي هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل ، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام المحلي ، مما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً[١] .

٢ – يستخدم الدين العام المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى ، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام المحلي واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون ، ومن الناحية الأخرى فإن

[١]– عماد موسى : أدوات الدين العام : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٠ص ٥ وما بعدها.

تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات ، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين[١].

والدين العام إن لم يكن في مشروعات ذات عائد مجز يحمل بأعباء خدمة الدين – أقساط وفوائد – وعلى الأجيال اللاحقة أن تسد ذلك من مدخراتها ، الذي ربما يكون نتيجة أخطاء لا تتم محاسبة المسئولين عنها .

٣ – تزايد الدين العام المحلي أدى إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت قوة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى الحكومة ، حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة . ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج القومي[٢] .

٤ – لقد ساهم تراكم الدين العام المحلي في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي ، حيث أن الزيادة النسبية في المعروض النقدي ، واتساع فجوة الطلب المحلي ، قد سببت ارتفاعاً في معدل الأسعار . ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمن والذي تم تمويله بشكل أساسي بإصدارات نقدية متتالية(٢) .

٥ – كما ساهم الدين العام المحلي في سوء توزيع الدخل القومي من طريقين :

الأول : أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي [٣]. الثاني : أن حملة السندات الحكومية – في رأي الكلاسيك – لابد أن يكونوا من الطبقات الغنية ، في حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقير عبئها الأكبر ، فيزيد بذلك سوء توزيع الدخل القومي .

---

[١]-د. حسام عبد العال ، ازمة الدين العام فى مصر ، مرجع سابق ص٣٠٠

[٢]– محمد عبد الحليم عمر ،الدين العام : المفاهيم – المؤشرات – الآثار – بالتطبيق على حالة مصر مرجع سابق ض ٣٣.

[٣]-د. رمزي ذكي ، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، ط١ ، القاهرة ،١٩٩٦ ص ١١٥.

٦ – يرى البعض أن الدين العام يغرى الحكومات بالإسراف والتبذير ، لأنه وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة ، ويضيفون إلى ذلك تكرار إصدار الدولة للدين العام يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادي للدولة ، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عم المخاطرة ، مما يجعلهم يحجمون عن استثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية التي تستدعي تحمل المخاطر ، والتي يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادي[١] .

٧ – زيادة أعباء الدين المحلي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي ، وذلك لأن جانباً مهماً من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب) تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية في المجتمع في صورة مدفوعات بفوائد وأقساط الدين العام المحلي ، وذلك بدلاً من توجيه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم ، والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي يستفيد منها بشكل أكبر الشرائح الفقيرة في المجتمع.

٨ – تزايد حجم الدين العام المحلي أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص ، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل .والإزاحة عبارة عن مفهوم يوضح الأثر العكسي للعجز الحكومي على الاستثمار الخاص ، حيث أن نمو العجز الحكومي مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص ، كما يؤدي نمو هذا العجز أيضا إلى إزاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال ، بسبب قيام الحكومة بحسب الأموال التي كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة ، لو لم يكن العجز الحكومي قد ازداد ، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقيق الإزاحة بالاعتقاد في أنه لو فشلت الزيادة في الإنفاق العام الممولة ، سواء بالضرائب أو بصكوك تغطي الدين في حفز إجمالي النشاط الاقتصادي ، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة [٢].

---

[١]- محمود رياض عطية: موجز في المالية العامة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣١٩ .

[٢]– محمود أبو العيون ، توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص ، الجمعية المصرية لاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ص ٩.

وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في السندات والأذونات الحكومية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على تلك الاستثمارات ، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وتوسع الحكومة في إصدار أوراق الدين العام (السندات وأذون الخزانة) بعد الانتهاء من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد تسبب في إحداث حالة من الركود سيطرت على الاقتصاد المصري طوال فترة محل الدراسة ، وساهم في ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات أضرت بأنشطة القطاع الخاص المحلي .

٩ – الدين العام المحلي في جوهره هو ترحيل من جيل إلى جيل لاحق . ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي ، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي ، والعكس قد يكون صحيحاً .

المبحث الثالث

الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام

لا شك في أن ارتفاع الدين العام المحلي يرجع إلى الاختلال المتزايد بين النمو في الإنفاق العام والنمو في الإيرادات العامة وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المحلي، وبالتالي زيادة سعر الفائدة.

من هنا كانت ضرورة طرح بعض الطرق لمواجهة مشكلة تزايد حجم الدين العام المحلى وعدم الاقتصار على سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي لأنها أدت إلى حدوث انعكاسات سلبية على الدين العام المحلى. ولا يعني ذلك طرح سياسة مالية متكاملة، فهذا يخرج عن نطاق البحث. وأن ما يتم طرحه بصلح أساسا للحوار لرسم تلك السياسة، وتحديد أدواتها ووسائل تنفيذها. وهي على النحو التالي:

أولا: علاج الاختلالات الهيكلية:

أثرت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام المحلى بصورة مباشرة، وعملت على زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أنها سياسات انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحا في الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه [١].

وبصفة عامة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينها انخفض اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي وبالتالي انخفض الدين العام المحلى وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تفعيل عملية التنمية في إطار قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض معدلات البطالة، بما يزيد من الاستثمارات وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي. وبالتالي ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة، حيث تعتمد جصيلة الإيرادات العامة بشكل كبير على حجم الإنتاج والمبيعات والأرباح والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وكذلك التوزيع الكفء والموضوعي لذلك النمو الاقتصادي المحقق على كافة قطاعات الاقتصاد المصرى (زراعة، صناعة خدمات).

٢- العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الطلب المحلى، لمواجهة تحديات الارتفاع غير المسبوق للأسعار العالمية، وليحقق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي منها.

٣- ضرورة الإسراع بتحقيق العدالة الاجتماعية بالتحسن المستمر في توزيع الدخل. فهناك تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة ويجب على الحكومة أن تعمل على معالجة أهم الاختلالات للاقتصاد القومي، وهي سوء توزيع الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل القومي، حتى لا يقع عبء الدين العام المحلي على الفئات محدودة الدخل فقط.

٤- تطوير سوق المال، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد نتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من السندات القابلة للتداول في تلك السوق. ويرتبط ذلك بزيادة وعي الأفراد يمزايا الاستثمار في سوق الأوراق المالية في ظل مناخ استثماري يتسم بالشفافية والإفصاح[٢].

---

[١]-جهاد صبحي عبد العزيز ، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر مرجع سابق، ص ٣٠.

[٢]- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدين العام المحلي ومؤشر الاقتدار المالي العام، مايو ٢٠٠٥م، ص٤ .

٥- تقليل فجوة المدخرات المحلية، وذلك عن طريق تحقيق التناسب بين الادخار المحلى والاستثمار المخطط، وبالتالي عدم وجود فائض طلب مما . يؤدي إلى عدم اللجوء إلى سياسة الاقتراض (داخلى خارجى)، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض المديونية الداخلية.

٦- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في القيام بتمويل بعض الخدمات الاجتماعية من خلال دعم مبدأ المشاركة في تلك المجالات بما يخفف عن كامل الدولة ويعمل على تحقيق مزيد من الترشيد في النفقات أو تقليل أعباء النفقات العامة الاستثمارية عن الموازنة العامة .

وهكذا فإن هذه المقترحات تساعد على إحداث التوازن الاقتصادي ، تعمل على إيجاد بيئة اقتصادية قوية، ونمو اقتصادى بساعد على الحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

ثانيا: علاج أسباب الدين العام المحلي:

لا شك أن تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه يتطلب تقديم مجموعة من الطرق والمقترحات اللازمة للحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه في المستقبل، الأمر الذي يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التأثير على الأسباب التي أدت إلى تزايد حجمه وزيادة أعباء خدمته.

ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من الطرق لمواجهة أسباب تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي [١]:

- تنمية الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية في الموازنة العامة للدولة بهدف تحقيق فائض جارى يسهم في تمويل الاستثمارات والتحويلات الراسمالية .

- ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخاصة المقدمة للصناعات والسلع غير الإستراتيجية، أو التى ليست ضمن أولويات الحاجات الإنتاجية والاقتصادية، وإعادة النظر في بعض الإعفاءات التي لم تحقق . هدفها سواء في زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمالة أو التصدير... الخ . بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

- ترشيد الإنفاق العام، وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر في هذا الإنفاق غير الضروري أو المظهري، والعمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية، والتي تتمثل أهمها في استخدام المستلزمات : السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة...) [١].

---

(١) د.رمزى زكى، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق

– إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية بما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة مالية وإنتاجية... الخ لزيادة قدرتها التنافسية وترشيد نفقاتها وتنمية إيراداتها بالتالي زيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتيا بما يقلل مديونيتها، وبالتالي يقل حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

– إعادة هيكلة الدين العام المحلي عن طريق استهلاك عدد من السندات التي أصدرت في وقت كانت فيه أسعار الفائدة مرتفعة، ويكون استهلاك هذه السندات بأخرى أقل في سعر الفائدة، واستثمار حصيلة هذه السندات أفضل استثمار ممكن.

– تفعيل دور مشروعات البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية BOT، حيث يتم إسناد إنشاء وتشغيل عدد من المشروعات (ومنها مشروعات البنية الأساسية) إلى القطاع الخاص، وذلك باستخدام نظام BOT والتي من شأنها خفض الإنفاق العام وتحسين الكفاءة مما يقلل حجم الدين العام المحلى وأعبائه.

– الرقابة القوية على عمليات الموازنة العامة، حيث يترتب على تشديد مستوى الرقابة على أوجه الإنفاق ومراحل وعمليات الإنفاق، ترشيد عملية الإنفاق العام بما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي، وكذلك فإن تشديد الرقابة على مصادر الإيرادات العامة – وخاصة على الضرائب – سيؤدي إلى انخفاض مستوى التهرب الضريبي والحد من الفساد داخل الجهات التنفيذية المعنية بتحصيل الضريبة.

– تفعيل الديمقراطية ، وهي أحد العوامل الداعمة لعملية الرقابة على الإنفاق الحكومي، وبالتالى ترشيد الإنفاق العام بواسطة الجهات التنفيذية، وانخفاض مستوى الفساد داخل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تصحيح اتجاهات الإنفاق تبعا لرغبات المواطنين وبالتالى انخفاض مطالب المالية الملحة الناشئة عن الإنفاق في أوجه إنفاق تنخفض فيه أولويات احتياجات أفراد المجتمع .

–البعد عن الخلل التنموي والذي بدا واضحا من خلال إقامة مشروعات باهظة التكاليف قليلة العائد، أو مشروعات تعتمد على العملة الصعبة في تنفيذها مع الحصول على مصادر تمويلها بالعملة المحلية.

– وضع سياسة فعالة ورشيدة للتمويل الخارجي تستهدف وضع حد لنمو الديون يكون المعيار فيها هو تحقيق تنمية فعلية من خلال استخدامها في مشروعات تجمع بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع اختيار أفضل الشروط المقدمة للاقتراض وتنويع مصادره..

– تشجيع التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى لاسيما الدول الإفريقية بما ينمي من الصادرات ويصب في صالح ميزان المدفوعات والاستفادة قدر الإمكان من خلال التكتلات الاقتصادية التي تنتمي لها مصر، وتطبيق نظام ترتيبات الدفع الثنائي مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية من أجل خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجارة.

– الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخفيف من تأثير تهريب هذه الأموال السلبي على ميزان المدفوعات .

٧ –تطبيق موازنة البرامج والأداء، والسعي لتحقيق التوازن بين نفقات الموازنة وإيراداتها، وإصلاح النظام الضريبي، بصورة تجمع بين تخفيض الشريحة الضريبية وزيادة الحصيلة وتضمن عدالة التوزيع، للمساهمة في سد عجز الموازنة بصورة رشيدة خاصة فيما يتعلق بتنشيط تحصيل الضرائب المستحقة على أصحاب الدخول العالية والأثرياء، وتقديم حوافز للسداد المبكر.

١٠ –الإصلاح الإداري للهيئات العامة الاقتصادية التي تحقق خسائر، ويمكن في هذا الإطار خصخصة الإدارة. وكذلك الإصلاح العسكري بعودة العسكر لثكناتهم وعدم تدخلهم في النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص أن يتولى قاطرة الاقتصاد في ضوء المسؤولية الاجتماعية التي تضع إطارها الحكومة[١].

[١]- جهاد صبحي عبد العزيز ، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مرجع سابق ص ٣٢

خاتمة

يعتبر الدين العام تاريخياً محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمان فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة ، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز القروض ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الموازنة وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض.

ورغم وجود من يحبذ الديون الداخلية على الديون الخارجية لما للديون الخارجية من أعباء وسلبيات كثيرة إلا أن ذلك لا يعني أن القروض الداخلية ليس لها أي سلبيات لأن من يقدم هذه الديون سواءً شركات أو بنوك أو أطراف أخرى داخلية تحصل أيضاً على فوائد وبالتالي فإن هناك من يدفع ضرائب لتمويل عبء الدين وذلك حتماً سوف يؤثر على توزيع الدخل بين مواطني المجتمع الواحد.

والديون الخارجية تعتبر من أخطر القضايا التي تواجهها الدول النامية والتي تقف في طريق سعيها نحو تحقيق التنمية والخروج من بوتقة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واللحاق بركب الدول المتقدمة ، وتعتبر هذه المشكلة المالية سبباً في تغيير العلاقات وتوجيهها وفق ما تملية المصلحة العامة للدول الدائنة ، وأن الدول النامية مالم تنجح في الوصول إلى الحلول التي إن طبقتها تمكنت من التحرر من أسر هذه الديون ، فإنها ستضل في موقف التابع والخادم لأعباء هذا الدين وفوائده التي تقدم للدول النامية

وفى نهاية هذا البحث قد توصلت الى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

اولاً- النتائج :

١- أصبحت أعباء خدمة الدين العام المحلي عبئا إضافيا على الموازنة العامة خاصة مع إنخفاض حجم الموارد المتاحة و تعدد أوجه إستخداماتها ، و هو ما قد يؤدى مرة أخرى إلى تزايد عجز الموازنة العامة ، و العودة به مرة أخرى إلى المستويات المرتفعة قبل فترة الإصلاح الإقتصادي .

٢- تتشعب مشكلة الدين العام المحلي و عجز الموازنة العامة آثارها الإقتصادية على المجتمع من خلال عدم القدرة على السيطرة على إتجاهات التضخم و إرتفاع الأسعار ، كما أن سوء إدارة الدين

العام في مصر و الواضحة في تزايد الدين من عام لآخر و إستمرار العجز الكلى بالموازنة العامة المصرية و تزايد أعباء خدمة الدين و عدم إستخدام بعض القروض رغم فوائدها و الإقتراض بسعر فائدة مرتفع و غياب التصور الواضح للخروج من دائرة الإقتراض المحلى و الخارجي و جميعها ظواهر سلبية ينبغي التغلب عليها .

٣- إستمرار وتفاقم عجز الموازنة العامة مما يعكس إستمرار أزمة الدين العام بإستمرار الزيادة في إجمالي حجم الدين العام الخارجي أو الأجنبي ، حيث يتزايد ويتفاقم حجم الدين العام الخارجي مع تزايد وتفاقم عجز الموازنة العامة في مصر .

٤- هناك بعض التأثيرات الهامة التي يؤثر بها الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحاً في الأجل القصير ، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلي وأعبائه .

٥ – أن معظم حجم الدين العام المحلي يستخدم للمساهمة في تمويل نفقات استهلاكية أو نفقات جارية دون أن تكون له مساهمة ملحوظة في تمويل نفقات استثمارية أو نفقات إنتاجية تساعد على رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً : التوصيات :

١ – ضرورة إتباع سياسات إصلاح اقتصادي من شأنها تخفيض النفقات العامة لاسيما الحكومية منها، وتوجيه الاقتصاد نحو بناء قاعدة إنتاجية بدلا من تزايد الجوانب الاستهلاكية غير الضرورية

٢- ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام و خفض معدل زيادته عن زيادة الإيرادات كأداة التخفيض العجز الكلى بالموازنة المصرية .

٣ –تنظيم تدفقات الموازنة العامة سواء التدفقات الداخلة أو الخارجة من موارد ومصروفات بما يقلل من اللجوء للدين العام أو السحب على المكشوف للحد من تكلفة الدين العام وبالتالي ترشيد الإنفاق على فوائد وأقساط الدين العام لعلاج عجز الموازنة العامة وجعله عند أدنى مستوى ممكن وتحقيق أهداف الاقتصاد القومي في زيادة معدلات التنمية والاستقرار الاقتصادي .

٤ – ضرورة العمل على تحقيق فائض في الموازنة العامة المصرية و توجيهه نحو سداد نسبة واضحة من الدين العام المحلي .

٦ –دراسة المشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها دراسة اقتصادية دقيقة للوقوف على مردود هذه المشروعات ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها وإمكانية الانتهاء من هذه المشروعات في وقت مناسب لتسهم بدورها في زيادة معدلات النشاط الاقتصادي.

٧– ضرورة العمل على تدعيم برنامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص الذي تضطلع بمسؤليته وزارة المالية باعتباره أداة هامة لعلاج العجز بالموازنة

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية :

١- السيد عطية عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٠.

٢- رمزى زكي :الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، دار سينا للنشر والتوزيع ، الطبعه الأولى ، القاهره ، ١٩٩٢

٣- رمزي ذكي ، التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي ، ط١ ، القاهرة ،١٩٩٦.

٤- محمد محمد ابراهيم : البعد الاداري في ترشيد الانفاق العام ، مجلة العلوم التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الأول ،يناير ١٩٨٥.

٥- محمد عبدالحليم عمر، الدين العام : المفاهيم المؤشرات – الآثار – و بالتطبيق على حالة مصر، بحث مقدم الى ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح كامل و للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، ديسمبر ٢٠٠٣م

٦- محمود رياض عطية: موجز في المالية العامة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦.

٧- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدين العام المحلي ومؤشر الاقتدار المالي العام، مايو ٢٠٠٥م.

٨- جودة عبد الخالق ، إدارة الدين العام الداخلي في مصر ، ندوة عقدت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ، ١٩٩٨ .

٩- جهاد صبحي عبد العزيز ، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر ، مج ١١ ، ع ٣٣ ، مجلة مركز صالح عبد االله كامل للاقتصاد الاسلامي ، مصر٢٠٠٧.

١٠- حسام عبد العال ، ازمة الدين العام فى مصر ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، يوليو ٢٠١٧ .

١١- خالد ابراهيم سيد احمد: دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٣.

١٢- عبد االله الشيخ : مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود ، بدون ناشر ، بدون سنة نشر ، الرياض .
١٣- عبد الحفيظ عبد الله عبد، المالية العامة .، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٤- محمد إبراهيم طرح ، المالية العامة والسياسة المالية ، الزقازيق للنشر والتوزيع ، ,١٩٩٨
١٥- مروة فتحي السيد البغدادي ، الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة المنصورة ، .٢٠١١

١٦- عبد الحميد صديق عبد البر ، تطوير الدين العام المحلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية في مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلي في الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٠٢ م ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٦٣ – ٤٦٤ ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٧- عماد موسى : أدوات الدين العام : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٩٠.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

١-William Easterly: "Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing countries, the world bank research observer, Vol.8, No.2, July 1933.

2-The world Bank: World development report 1988, Washington, Dec. 1988.

3-James L. Clayton:."The Globl Debt Bomb:"M.E.Sharp, London, England, 2000.

4-Ludger Schuknecht:"Political Business Cycle and Expenditure Policies in Developing countries I.M.F,WP. 121,0ctober1994

مع حفظ الالقاب العلمية